فهرس الموضوعات

مدخل الدراسة

مقدمـة:

كرم الله الإنسان حياً وميتاً وجعله خليفة في الأرض وأسجد له ملائكته وسخر له كل ما في الكون، وأقر له حقوقاً يجب أن تراعى، وواجبات يجب أن تؤدى، وفق شريعة أراد الله بها تكريم بني الإنسان وتكريم هذه الأمة، فختم بها شرائعه، وجعلها عامة للناس، وكان في مقدمة المقاصد الضروريَّة فيها حفظ النفس البشريَّة، وهي أعظم ما جاء به التشريع لمصالحها، لذا جعل حق الحياة للإنسان مقدساً يجب الحفاظ الدائم على هذا الحق، لذلك حرَّم الله سبحانه وتعالى كل صنوف الاعتداء على النفس.

وقد تتابعت الشرائع السماوية والوضعية في وصاياها بحفظ الإنسان وتحريم الإعتداء عليه، ففي آخر وصاياه قال النبي الكريم – صلي الله عليه وسلم – في حجة الوداع: (أيها الناس إن دمائكم وأموالكم عليكم حرام كحرمه يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا ألا بلغت؟ اللهم فأشهد. كل المسلم علي المسلم حرام دمه وماله وعرضه) رواه البخاري.

وسيحظى القصاص كأحد المقررات في الشريعة في مواجهة التعدي على النفس بالدراسة في هذه الرسالة تحت عنوان: "القصاص في القتل بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية دراسة مقارنة"، فالقصاص من وسائل الردع العام وهو رحمة من الله تعالى للحفاظ على الأفراد وعلى كيان المجتمع ككل، وإن العقوبة المنزلة من عند الله مرضية لاخلاف فيها على أسرة الجاني أو أسرة المجنى عليه، لكننا في المقابل نجد التشريعات

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

الوضعية الحديثة التي استبعدت القصاص من تشريعاتها العصرية؛ لم تستطع أن توقف تزايد الجريمة أو التقليل منها وخاصة في مجال جرائم القتل.

وما نراه اليوم في جانب كبير من التشريعات الوضعية، من تساهل في التصدي لهذه الجريمة ومحاربتها؛ يؤدي إلى الضغينة وإثارة الفتنة وتحكم الأقوياء في الضعفاء، وصرف الأفراد عن العمل المنتج وانصرافهم إلى التنافر والتنازع, وهذا يؤدي بلا شك إلى إهلاك الجماعة وانحلالها.

ومع الأسف البالغ فإن عقوبة القصاص بالرغم من أهميتها؛ قد بقيت مهجورة منذ تسرب القوانين الوضعية، لذلك يجب تطبيق القصاص ليعم الأمن والأمان بين الناس ولردع من يفكر في نشر الفوضى، ومع الأسف البالغ ما نراه اليوم من كثرة القتل في الدول وخاصتاً في دول الربيع العربي، وفي بلدي ليبيا، ومن أجل ذلك، ومن خلال حرص الباحث على تناول موضوع القصاص بالدراسة والتحليل في الشريعة الإسلامية، والمقارنة بينها وبين القوانين الوضعيه، كمحاولة لتقريب صورة شريعة الله إلى الأذهان، لما فيها من المبادئ والنظريات والقواعد ما يكفل سد حاجات الجماعة في الحاضر والمستقبل، لأن الشريعة من عند الله تعالى ومن شرعه، وهو العالم بما يصلح عباده وهو الحكيم الخبير.

إشكالية الدراسة:

تُعدّ جريمة القتل من أقدم الجرائم في تاريخ البشرية. كان القتل والثأر في عهود الجاهلية متفشيا في المجتمعات بوصفه من المراجل. في حين حرّم الله تعالى تلك الجريمة في جميع الكتب السماوية. جاء في كتابه العزيز: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (المائدة: 32). كذلك في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقْتُلُواْ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللّهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلاَ يُسْرِف فِّي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾ (الإسراء: 33). إذ جعل الله تعالى القتل في ظروف معينة بذاتها، مثل المرتد الذي كفر بعد إسلامه، والزاني المحصن، والقاتل عمدا كما سيوضح ذلك لاحقا.

كان لابتعاد الناس في مختلف المجتمعات البشرية عن دين الله، أن معظمها تبنى قوانين وضعية؛ لاسيما بعد الاستعمار وسيطرة الغرب عليها. مما إدى إلى إهمال عقوبة القصاص التي شرعها الله العليم في كتابه الحكيم. إنّ تلك القوانين والتشريعات البشرية؛ لم تكن فاعلة في الحد من جريمة القتل في كثير من الدول. لذلك استفحل القتل وانتشر في الديار الإسلامية وغير الإسلامية. فأصبح الناس وكأنهم يعيشون في الغاب، دون نظام.

في ضوء تلك المعطيات، ينشط بعض واضعي التشريعات والقانونيين في محاربة عقوبة الإعدام، ويعارضون تنفيذها، ويحاولون منع تطبيقها، ويطالبون بإلغائها، بحجة أنها عقوبة قاسية ومتخلفة؛ في مقاربة غريبة مؤداها الدفاع عن القاتل وحقه في الحياة دون النظر إلى المجني عليه الذي سُلبَتْ حياته. وقد تعالت تلك النداءات ضد عقوبة الإعدام جرّاء دعم المنظمات الدولية، ومجموعات حقوق الانسان. إذ لا يدرك هؤلاء الميزات الكبرى للشريعة الإسلامية على القانون الوضعي في التقليل من جريمة القتل فيما لو طبّق القصاص. وهم يعمدون إلى تشويه صورة الشريعة الإسلامية السمحاء، ويدَّعون عند مقارنة القصاص – وهو أعدل العقوبات – بالقوانين الوضعية أن القانون أنسب وأعدل للمجتمعات من الشريعة، بما من شأنه انحسار جريمة القتل. يأتي هذا في ظروف تشهد فيها المجتمعات الإسلامية تفشي جريمة القتل لأسباب شتى. ومن

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

هذا المنطلق يجد الباحث ضرورة دراسة هذه المشكلة وبالتحديد القصاص، ويقارنه بالقوانين الوضعية في اثنتين من الدول الإسلامية هما ليبيا موطن الباحث، وماليزيا التي يدرس فيها. لذلك تكمن المشكلة التي يعالجها البحث في مقارنة القصاص في القتل بين الشَّريعة الإسلامية والقوانين الوضعية الليبية والماليزية.

أسئلة الدراسة:

ويمكن صياغة تساؤلات الدراسة في أسئلة على النحو الآتي: -

1- ما تعريف القصاص وأدلة مشروعيته ومميزاته في الشريعة الإسلامية والقانونين الليبي والماليزي؟

2- ما الأركان المكونة لعقوبة القصاص والتي تجعل من توفرها موجباً لاستيفائه لازماً من ناحية الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي في ليبيا وماليزيا؟

3- ما العقوبات المقررة للقصاص من قبل الشارع في الشريعة الإسلامية وواضعي التشريعات الوضعية في ليبيا وماليزيا؟

4- مناقشة ماهية شروط القتل العمد في الشريعة الإسلامية والقانونين الليبي والماليزي ومدى تأثيرها على الحكم على القتل بالقصاص من عدمه؟

5- من الذي يقوم باستيفاء القصاص وماهي أبرز القضايا المفرعة عن استيفائه، وإلى أي مدى اعتنت الشريعة الإسلامية والقانونين الليبي والماليزي بمسقطات القصاص وما يترتب عليها من آثار؟

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

أهداف الدراسة:-

تحقق هذه الدراسة أهدافاً متنوعة، ومن أهمها:-

1 – مناقشة مفهوم القصاص والقتل العمد وأدلة مشروعيته وحكمه ومميزاته والشبهات الواردة حوله في الشريعة الإسلامية والقانونين الليبي والماليزي.

2 – تحليل أركان جريمة القصاص في القتل العمد وعقوباته في الشريعة الإسلامية والقانونين الليبي والماليزي.

3 – تقويم العقوبات المقررة للقصاص من قبل الشارع في الشريعة الإسلامية واضعى التشريعات الوضعية في ليبيا وماليزيا والمقارنة بينهما.

4 – تطبيق مفهوم شروط القصاص والقتل العمد في الشريعة الإسلامية والقانونين الليبي والماليزي .

5 – فهم مسقطات القصاص وكيفية استيفائه في الشريعة الإسلامية والقانونين الليبي والماليزي.

أسباب اختيار الموضوع:

نظراً ما للموضوع من أهمية كبيرة جداً في حياتنا فقد اخترته للأسباب الآتية:

1 – قلة الكتابة في هذا الموضوع كتابة معمقة، مع العلم من أن تطبيق القصاص من المسائل المهمة بين المسلمين، سيما في وقتنا الحاضر.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

2 – قلة الدراسات التي تناولت إهمال عقوبة القصاص في القتل بين الشريعة الإسلامية والقانون الليبي والماليزي والمقارنة بينهم، فالموضوع يعد جديداً سيما في شقه الشرعي والقانون الوضعي الليبي والماليزي والمقارنة بينه وبين الشريعة الإسلامية.

3 – أحترت هذا الموضوع ليكون رداً على الذين يوجهون الاتهامات للشريعة الإسلامية، ويدعون أنها منافية لحقوق الإنسان، في عقوبة القصاص ويعتبرون أنها عقوبة متخلفة.

4 – تنامي ظاهرة جريمة القتل بشكل مخيف جداً في الدول الإسلامية وخاصة في دول الربيع العربي وفي المجتمع الليبي بصورة تدعو لدراستها، والبحث والتفكير في الحد من هذه الظاهرة الخطيرة وتوعية المجتمعات المسلمة ورفع الوازع الديني في النفوس وبيان حكم القتل في الشريعة الإسلامية.

5 – التأكيد على حرمة هذه الجريمة الشنعاء وان الشريعة الإسلامية اعتبرت من مقاصدها المحافظة على النفس البشرية وفرضت أقصى العقوبات لمن يمس حرمة الدماء وإزهاق الارواح .

6 – الرغبة في إثراء المكتبة الإسلامية بدراسة دقيقة تتناول القصاص في القتل بين الشريعة الإسلامية والقانون الليبي والماليزى والمقارنة بينهما، ليفيد العامة والخاصة، وليكون علماً ينتفع به في قضايا أصبحت من أكبر القضايا المنتشرة في المجتمعات والمجتمع الإسلامي.

– أما السبب الخاص وراء عقد مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الليبي والقانون الماليزى، هو الإهمال الواضح الذي تعرضت له عقوبة القصاص من قبل الباحثين في مجال القانون والشريعة الإسلامية وخاصة بين القانونين الليبي والماليزى، ولم أجد أي بحث أو كتاب سواء في ليبيا أو ماليزيا تناول هذا الموضوع.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونه تتصل بجوانب متعددة وتحقق منها أمور نظرية وأخرى عملية:

الأهمية النظرية:

أ . الحاجة الماسة لتطبيق شرع الله تعالى، لأنه فيه الدواء لكل داء فدواء القتل هو القصاص قال تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ البقرة: 179.

ب. إبراز سمو الشريعة الإسلامية على القوانين الوضعية، مهما ارتقت وتطورت، بدليل أنها لا تكفى لردع وزجر القتلة، وهذا دليل على قصورها وسمو الشريعة عليها.

ت. إن عقوبة القصاص أعدل العقوبات، لأنها لا تجازي المجرم إلا بمثل فعله، وهي أفضل العقوبات للأمن والنظام في المجتمع الإسلامي كله، وأنها عقوبة مرضية للأسرة الجاني وأسرة المجنى عليه لانها من عند الله.

ث. يرُدُّ البحث بقوة على الشبهات الواردة حول تشريع القصاص بحجة عدم ملائمته للعصر الحاضر.

الأهمية العملية:

أ . محاولة عرض مباحث القصاص وفق رؤية معاصرة، وتجنب تكرار الأفكار، وصياغة المسائل الفقهية صياغة تناسب أغراض البحث، ليستفيد منها القارئ وطلاب العلم فى المكاتب سوءاً فى ليبيا أو ماليزيا.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

ب. تقديم المفاهيم والمبادئ الفقهية المعينة في صياغة التشريعات والقوانين العقابية المناسبة لجرائم الاعتداء على النفس، ليستفيد منها البلدين وخاصتاً ليبيا لوجود فقرتان مخالفتان للشريعة الإسلامية في قانون العقوبات الليبي.

ت. إحكام منهجية المقارنة بين الفقه الإسلامي والتشريعات القانونية من خلال القانون الليبي والقانون الماليزي .

حدود الدراسة:

يتحدد المجال المكاني والزماني للبحث بمكان وزمان سريان قانون العقوبات الليبي التي يخص قضايا القتل العمد وقانون القصاص والدية، وقانون العقوبات الماليزي التي يخص قضايا القتل العمد. ويتحدد المجال الموضوعي للبحث بمباحث القصاص والقتل العمد في إطار قانون العقوبات الليبي وقانون العقوبات الماليزي.

منهجية الدراسة:

1. تحليل المعلومات:

انتهج الباحث في تحليل هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي، حيث يتتبع الباحث المسائل وآراء الفقهاء في كتب الفقه والقوانين، والمنهج المقارن لمقارنة النصوص القانونية في القانون الوضعي الليبي والقانون الوضعي الماليزي مع الآراء الفقهية والمقارنة بينها لاستنتاج أفضل الأراء وأكثرها مناسبة وملاءمة للقضية المبحوثة.

2 . جمع المعلومات :

أ. كتب الفقه المستندة إلى القرآن الكريم .

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

ب. قانون العقوبات الليبي .

ج. قانون العقوبات الماليزي.

الدراسات السابقة:

بعد مراجعة المجامع العلمية والمكتبات المتخصصة؛ لم يقف الباحث على دراسة متكاملة وشاملة لهذا الموضوع من جميع جوانبه، لكن توجد هناك عديد من البحوث والكتب والرسائل الجامعية التي تناولت الموضوع في بعض جوانبه، كما هو الشأن في معظم الدراسات الإسلامية، ومن هذه البحوث والكتب مايلي:

1 – الدراسة الأولى: عبدالكريم زيدان 1998م كتاب القصاص والديات في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ناقش المؤلف الموضوع في خمسة أبواب، وما يهمنا منها هو الفصل الأول من الباب الثاني، الذي ناقش فيه القصاص في النفس، جاء في المبحث الأول شروط وجوب القصاص، والمبحث الثاني كيفية وجوب القصاص، والمبحث الثالث من يستحق القصاص، والمبحث الرابع استيفاء القصاص والمبحث الخامس سقوط القصاص، والمبحث السادس حكمة تشريع القصاص، وهذه الدراسة تتفق مع موضوعنا، لكنها دراسة موجزة جداً، بدليل عنوانها إذ إنها خاصة بالشريعة الإسلامية فقط، ودراستنا تزيد في التوسع والتوضيح والتفصيل في القصاص في القتل بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية والمقارنة بينهما.

2 – الدراسة الثانية: فرج محمد الطيب 1995م جريمة القتل العمد في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي دراسة تحليلية لجرائم القتل العمد في منطقتي الجبل الأخضر وبنغازي، رسالة ماجستير ليبيا: كلية العلوم الإجتماعية والتطبيقية. جامعة طرابلس.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

ناقش الباحث في الباب الأول أركان القتل العمد في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي وفي الباب الثاني عقوبة القتل العمد في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي مع دراسة إجتماعية في منتقطي الجبل الأخضر وبنغازي، فقام الباحث بالتركيز على القانون الليبي والشريعة الإسلامية دون التطرق للمقارنة وكانت الدراسة مختصرة جداً والذى يهمنا في هذه الدراسة أركان القتل العمد والعقوبات وموضوع دراستنا تشمل القصاص في القتل بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية والمقارنة.

3 – الدراسة الثالثة: أبو رخية، ماجد. 2009 – 1430هـ. الوجيز في أحكام الحدود والقصاص والتعزير، دار النفاس، الأردن.

ناقش المؤلف الموضوع في ثلاثة أبواب، وما يهمنا منها هو الفصل الأول من الباب الثاني، الذي ناقش فيه الجناية على النفس. تكلم في المبحث الأول تعريف القتل العمد، حكمه وأركانه، والمبحث الثاني كرس لعقوبة القتل العمد، وهي: العقوبة الأصلية عرض فيها تعريف القصاص، ومشروعيته وحكمة، ومشروعيته وشروط القصاص وقسمها إلى استيفاء القصاص، وكيفية استيفائه. والعقوبة الأصلية: الكفارة. والعقوبات البديلة. ثم عرض المؤلف العقوبات التبعية للقتل، وتناول فيها الحرمان من الميراث والحرمان من الوصية. ومناقشة مسقطات القصاص. وهذه الدراسة تتفق مع موضوعنا، لكنها دراسة موجزة جداً، بدليل عنوانها إذ إنها خاصة بالشريعة الإسلامية فقط، ودراستنا تزيد في التوسع والتوضيح والتفصيل فى القصاص فى القتل بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية والمقارنة بينهما.

4 – الدراسة الرابعة: خلاف، إبراهيم خلف. 1988م. الظروف المحيطة بجناية القتل وأثرها في العقوبة في الفقه الإسلامي. رسالة دكتوراة. جامعة الأزهر. كلية الشريعة والقانون بأسيوط. قسم الفقه المقارن.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

ناقش الباحث في الباب الأول من الدراسة؛ جناية القتل أركانه وعقوباته في الفقه الإسلامى؛ وتعريف القصاص وأدلته وحكمه وشروطه واستيفائه والدية والكفارة. وهو متعلق بموضوع الدراسة، لكنه ركز في الفقه الإسلامى فقط وبطريقة مختصرة جداً، ولم يتعرض للقصاص فى القتل العمد بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية والمقارنة بينها؛ وسيقوم الباحث في هذه الدراسه بتغطية جوانبه.

5- الدراسة الخامسة: القرا، عبد الستار جلال عبد الستار . 2009. العفو عن القصاص في النفس الإنسانية: دراسة فقهية مقارنة، للحصول على درجة الماجستير في الفقه المقارن، بكلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية ، غزة، فلسطين.

اهتمت هذه الدراسة بمناقشة الباحث للجانب المتعلقة بالعفو عن القصاص، لأجل الرد على من يتهم الإسلام بدعوى منافاته لحقوق الإنسان، وتأكيد أن العفو صفة من صفات المسلم تنم عن مكارم الأخلاق التي اعتمدها الدين أساساً متيناً. لذلك يلتقي موضوع البحث معه في هذه الناحية.

6- الدراسة السادسة: الحامدي، حسين أحمد علي. 1999. قضاء الحدود والقصاص والديّة في القانون الوضعي، المجمع الثقافي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

ناقش الباحث في الباب الثالث من الدراسة؛ القصاص ومدلوله في القصاص أنواع القتل، وأركان القتل العمد، وشروط وجوب القصاص، وشروط استفاء القصاص، وعقوبة القتل العمد، وغيرها مما يتصل بالقصاص. وهو متعلق بموضوع الدراسة، لكنه ركز في القانون وبطريقة مختصرة جداً، ولم يتعرض للقصاص فى القتل العمد بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية والمقارنة بينها.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

7- الدراسة السابعة: النبهان، محمد فاروق. 1977. مباحث في التشريع الجنائي (القتل والزنا والسرقة)، دار القلم، بيروت، لبنان.

قام المؤلف بمناقشة بعض جوانب التشريع الجنائي في ثلاثة أبواب؛ ما يهم دراستنا هو الباب الأول الذي ناقش فيه الجناية على النفس وخاصة القتل العمد. وأركانه في نظر القانون ونظر الشريعة الإسلامية. والعقوبات المقدرة على جرائم القتل والجرح في الشريعة الإسلامية، والذى يعنينا العقوبات المقدرة على جرائم القتل، وناقش الباحث معنى القصاص، وصوره والحكمة من مشروعية القصاص، وشروط وجوب القصاص، واستيفاء القصاص، وسقوطه؛ وهذه الموضوعات تتفق مع موضوع دراستنا، لكنه لم يقارن بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية في العقوبات المقدرة على جرائم القتل، حيث اكتفى فيها المؤلف على الشريعة الإسلامية فقط وسوف يقوم الباحث هنا بالمقارنة في موضوع دراستنا إن شاء الله تعالى.

8- الدراسة الثامنة: بحث موسى، أبوالسعود عبدالعزيز. 1994م. أركان جريمة القتل العمد في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، قسم الفقه والأصول، كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، الدوحة.

وهذا البحث يتفق مع موضوع الدراسة ، ولكن في جزئية خاصة وهي أركان جريمة القتل العمد في الشريعة الإسلامية والقانون والمقارنة بينهما، وهي دراسة مختصرة للغاية على القانون المصرى فقط.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

9- الدراسة التاسعة: جلاب، حنان. 2006. السببية في جناية القتل: دراسة مقارنة بين الفقه الجنائي الإسلامي وقانون العقوبات الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر.

انصب البحث على القتل تحليلاً ودراسة، بينما تتركز دراستي على عقوبة جناية القتل، لذلك توجد مفارقة بين الدراستين من ناحية المشكلة المثارة والنتائج المرجوة ، وإن كانت الدراستين تتقاطعان في عديد من المباحث النظرية مثل المفاهيم وبعض الأمور الموضوعية .

10- الدراسة العاشرة: كتاب أبوحسان، محمد. 1987. أحكام الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية: دراسة مقارنة، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن.

ناقش الباحث في الباب الرابع الذي يتصل بموضوع بحثنا، هو الفصل السابع عشر "جريمة القتل العمد" التي ناقش فيها نظرة الشريعة لهذه الجريمة؛ وأركان جريمة القتل العمد، وعقوبة القتل العمد وقسمها إلى العقوبة الأصلية وهى القصاص، والعقوبة البديلة وهى الدية والتعزير، والتبعية وهى الحرمان من الميراث والحرمان من الوصية. وهذا الموضوعات تتفق مع موضوعنا لكنها جاءت بصورة مختصرة جدًا، وناقش ذلك من وجهة الشريعة فقط دون التعرض إلى القوانين الوضعية. وموضوع دراستنا تشمل القصاص فى القتل بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية والمقارنة.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية